

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند 50 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/417)

187/64 - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 183/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 238/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 270/57 بء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003 و 220/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 و 182/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008، وإلى قرارها 202/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 وغيرها من القرارات ذات الصلة،

وإنه تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإنه تلاحظ أيضا أن تعزيز مختلف الهويات الثقافية واللغات والإقرار بها والحفاظ عليها، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع

الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة⁽¹⁾، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003⁽²⁾ بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة⁽³⁾، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005⁽⁴⁾، وأيدتهما الجمعية العامة⁽⁵⁾،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽⁶⁾،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁷⁾،

وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تسلّم بأهمية ولاية منتدى إدارة الإنترنت، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين تناقش فيه مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة بشأن العناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها، وإذ تكرر

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، 15 تشرين الأول/أكتوبر - 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، المجلد الأول، القرارات، الفصل الخامس، القرار 25، المرفق الأول.

(2) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(3) انظر القرار 220/59.

(4) انظر A/60/687.

(5) انظر القرار 252/60.

(6) انظر القرار 1/60.

(7) A/64/64-E/2009/10.

تأكيد ضرورة أن تضطلع جميع الحكومات على قدم المساواة بأدوارها ومسؤولياتها من أجل إدارة الإنترنت على الصعيد الدولي وكفالة استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في مسائل السياسة العامة الدولية،

وإذ تحيط علماً بالمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت المعقود في شرم الشيخ، مصر في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بشأن مستقبل المنتدى والتي تم الترحيب فيها عموماً بتجديد ولايته والإقرار بضرورة مواصلة المناقشة بشأن تحسين أساليب عمله،

وإذ تشير إلى الاجتماعات الأولى والثاني والثالث والرابع لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودة في أثينا في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وفي ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من 12 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وفي حيدر أباد، الهند في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2008 وفي شرم الشيخ، مصر في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، على التوالي، وإذ ترحب بعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في فيلنيوس في الفترة من 14 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2010،

وإذ ترحب، في ضوء الثغرات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في 29 و 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 وفي القاهرة في الفترة من 12 إلى 15 أيار/مايو 2008، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ مساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 أيار/مايو 2009 وعقد اللجنة اجتماع ما بين الدورات في جنيف في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/2009 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2009 المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تؤكد أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وإذ تشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية،

وإذ تسلّم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

1 - **تسلّم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

2 - **تؤكد** الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

3 - **تسلّم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي

دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

4 - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهيكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

5 - **تسلم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

6 - **تعترف** بأن هناك فجوة بين الجنسين في إطار الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

7 - **تشير** إلى ما طرأ على آليات التمويل من تحسينات وابتكارات، بما في ذلك إنشاء صندوق تبرعات للتضامن الرقمي، كما يرد في إعلان مبادئ جنيف⁽²⁾، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تمويله عن طريق التبرعات؛

8 - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

9 - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف⁽²⁾ وتونس⁽⁴⁾ من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان

النامية وأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

10 - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي، بوصفها مناهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

11 - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

12 - **تلاحظ** قيام الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2009 لتيسير التفاعل بين الجهات الفاعلة المنفذة لمسارات عمل القمة، وتدعو المنظمين إلى إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة تامة في الأعمال التحضيرية لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2010، المقرر عقده في جنيف في الفترة من 10 إلى 14 أيار/مايو 2010؛

13 - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في التمكين من تحقيق التنمية وحافزاً على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

14 - **تقر أيضاً** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومكرسة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

15 - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن ينظر في تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بالسياسات العامة بشأن الإنترنت(8)؛

16 - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة من البلدان النامية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه في عام 2010؛

17 - **تشجع** الدول الأعضاء والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على النظر في تعزيز أمانة منتدى إدارة الإنترنت بهدف دعم أنشطته وعملياته، وفقا لولايته، بوسائل منها توفير أموال إضافية، حيثما أمكن، للصندوق الاستئماني دعما للأمانة؛

18 - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقوم، خلال دورتها الثالثة عشرة التي ستعقد في منتصف المدة قبل الاستعراض الشامل لعام 2015، بتنظيم مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز على مدى خمس سنوات في تنفيذ نتائج القمة، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ نتائج القمة ومتابعتها، وتدعو جميع الميسرين وأصحاب المصلحة إلى مراعاة ذلك فيما يتعلق بمساهماتهم في تلك الدورة؛

19 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته.

الجلسة العامة 66

21 كانون الأول/ديسمبر 2009